**أسئلة الفريق العامل المعني بالتمييز ضد النساء والفتيات**

ـــــــــــــــــــــــــــ

1. **(سؤال رقم (1)) // ماهي مستويات الفقر في بلدك بشكل عام، والمستويات الخاصة بالمرأة والفتاة على وجه التحديد؟ أدت الأزمات المتوالية خاصة ما حصل بعد عام 2014 إلى تراجع المكاسب التي تحققت في مجال التخفيف من الفقر في ضوء انعدام الأمن وتفشي الصراع في العديد من المناطق العراقية حيث:**

تبذل الحكومة العراقية جهودًا جبارة للحد من الفقر وخفضه إلى أدنى مستوى ومنذ عام 2009، وعلى الرغم من الازمات المتكررة التي حصلت في عام 2014، وبعدها جاءت الأزمة المركبة (2020) المتمثلة في أزمة كورونا وانخفاض أسعار النفط بشكل كبير جدًا، الا انها اعتمدت استراتيجية التخفيف من الفقر التي نجحت في الحد من مستوى الفقر من خلال منح قروض للنساء ضمن برنامج القروض الصغيرة وبإعداد كبيرة، شمول (6480) عائلة ببرنامج توزيع أبقار حليب هولندية وزعت على الأرامل والمطلقات، تدريب (1980) امرأة في مجال الارشاد الصحي، تبني نظام متابعة لتقويم برامج تدريب النساء وتأهيليهن، أنشاء عدد من الأسواق الشعبية في عدد من الاحياء الفقيرة حيث انشأ (256) محل منها (50%) للنساء، كما عملت الحكومة بجد على تشجيع النساء الفقيرات على الالتحاق بالتعليم ضمن برامج محو الأمية وبناء (150 مدرسة بدل عن المدارس الطينية و 40 مدرسة كرفانية، 4مدارس ابتدائي)، فضلاً عن بناء (316) دارًا واطئة الكلفة للأسر التي تعيلها النساء.

1. **(سؤال رقم (2)) // ماهي مستويات عدم المساواة الاقتصادية في بلدك؟ هل يمكن ان تقدم البيانات المفصلة التي تخص النساء والفتيات؟**

أن تمكين المرأة العراقية اقتصاديا يمكن أن يأتي من خلال تأهيلها وتعزيز مبدأ تكافؤ الفرص فضلًا عن توفير الحماية القانونية لها وتمكينها من التوفيق بين مسؤولياتها الأسرية ومتطلبات العمل وتحفيزها على المبادرة لتعزيز دورها كشريك في الكثير من قطاعات الاقتصاد الوطني فعلى الرغم من ان النساء يمثلن ما يقارب (49,5%) من السكان الا ان نسبة مشاركتهن في سوق العمل وخاص في القطاع الخاص ما زالت دون مستوى الطموح، ولكن تعمل الحكومة من خلال اطلاق خطة التمكين الاقتصادي للمرأة للسنوات 2021-2022، على تبني موضوع الشمول المالي للنساء وتدريبهن عن كيفية الحصول على التمويل، وتشجيعهن على تسجيل اعمالهن، فضلاً عن بناء قدرات رائدات الأعمال والنساء ذوات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فضلًا عن إجراء مسح يستهدف العاملات في شركات القطاع الخاص، كما أن هناك جهود حثيثة لتبني موضوع الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، ولم يتم اغفال الاهتمام بالمرأة الريفية من خلال تأليف اللجنة العليا للنهوض بواقع المرأة الريفية لتمكينها وتوفير وسائل وسبل العمل لها. وإطلاق مبادرة الواحد ترليون من البنك المركزي العراقي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. متابعة قيام المصارف الحكومية كافة بزيادة عدد القروض الميسرة للنساء في المحافظات المتضررة. إطلاق منحة مالية للطوارئ شملت (11) مليون مواطن ومواطنة في ظل الجائحة.

1. **(سؤال رقم (3)) // يرجى تقديم بيانات مفصلة أن وجدت عن الظروف المحددة للنساء الفقيرات (على سبيل المثال، ما إذا كانوا ينتمون الى اقلية عرقية او دينية او من السكان الأصليين والمهاجرين وطالبي اللجوء وعديمي الجنسية او اللاجئين.**

* يتعذر الإجابة على هذا السؤال لعدم وجود بيانات مفصلة مصنفة حسب الأقليات أو المذاهب لأن ذلك يتنافى مع طبيعة المجتمع العراقي والتوجه العام للدولة.

1. **سؤال رقم (4)) // كيف يمكن للنساء والفتيات ممن يعيشون في حالة فقر او ممن يعانين من حالة اقتصادية والتهميش الاجتماعي والحرمان او المخاطر في بلدك؟ على أوجه الخصوص من مواجهة الصعوبات في الوصول الى الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية والسكن والمياه والغذاء والتعليم والعمالة. وكذلك النساء والفتيات الاتي يعانين من التشرد او من الاقصاء الاجتماعي والاقتصادي (ويقصد به انعدام الحرية ومواجهة العنف او التمييز او الوصم بسبب الفقر الافتقار الى الوصول الى العدالة والتعويضات عن انتهاكات حقوقه ومواجهة التجريم غير المبرر / غير المتناسب او المفرط لأسباب مختلفة.**

ج/ توجد العديد من الأطر القانونية والمؤسساتية في الدولة العراقية التي توفر سبل مواجهة الصعوبات التي تمنع المرأة في الوصول إلى الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية والسكن والمياه والغذاء والتعليم والعمالة، إلى جانب العشرات من الخطط والبرامج والسياسات التي تقرها الدولة العراقية، على سبيل المثال لا الحصر ماياتي:

* قانون الحماية الاجتماعية رقم (11) لسنة 2014
* تشكيل مديرية الحماية الاجتماعية لتقديم خدمات الحماية الاجتماعية للمشمولين من النساء.
* قانون الناجيات رقم 8 لسنة 2021، والخاص بمعالجة الاضرار والآثار السلبية المترتبة عن جرائم تنظيم داعش الإرهابي ضد المكونات المسيح والتركمان والشبك ومن اجل منح الحقوق اللازمة للناجيات والمشمولين بأحكام هذا القانون وإعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع كجبر الضرر وتعويض ما لحق بهم وبالناجيات منهن على وجه الخصوص وحماتيهم وحماية مناطقهم، وتشكيل مديرية عامة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لمتابعة تنفيذ احكام هذا القانون.
* قانون تعويض المتضررين من الأخطاء العسكرية والعمليات الإرهابية (57 لسنة 2015)
* قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية رقم 2 لسنة 2022.
* إطلاق استراتيجية مناهضة العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (2018-2030).
* السياسة الصحية الوطنية العراقية 2014-2023.
* استراتيجية الصحة الإنجابية 2021-2022.
* الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي لوزارة الصحة 2022-2026.
* إطلاق وثيقة الاستجابة وخطة التعافي من تداعيات ازمه كوفيد 19 لمعالجة أضرارها كافة.
* استراتيجية التخفيف من الفقر الثانية 2018-2022.
* إطلاق خطة التمكين الاقتصادي للمرأة (2021-2024).
* إطلاق البنك المركزي لمبادرة الترليون دينار لدعم تنفيذ المشاريع المتوسطة والصغير وتخصيص نسبة 25% من القروض الميسرة في المصارف للنساء المعيلات الاسر والأرامل والناجيات من النزاع ودعم مشاريع الاستثمار والصغيرة للنساء والأرامل والمتضررات من النزاعات.
* الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم من شانها تقديم الخدمات العلمية وتيسير وصولها للجميع.

**5- سؤال رقم (5)/ ما هو الاطار القانوني والسياسي في بلدك لمعالجة المخاطر التي تعاني منها النساء والفتيات وسبل منع انتهاكات حقوق الأنسان التي تتعرض لها النساء والفتيات.**

**اولاً: الاطار القانوني:**

1. دستور 2005 من خلال نص المادة (14) على مبدأ المساواة دون التمييز والمادة (16) التي نصت على تكافؤ الفرص مكفول للجميع وفي الشؤون العامة نصت المادة (20) للمواطنين رجالا ونساء حق المشاركة في الشؤون العامة وفي المادة (22) أولا العمل حق لكل العراقيين بما يضمن لهم حياة كريمة وفي المادة (30/ثانيا) تكفل الدولة الضمان الاجتماعي والصحي للعراقيين في حال المرض والشيخوخة والعجز والتشرد او اليتم والبطالة....)
2. **على مستوى القوانين النافذة:**

* قانون الحماية الاجتماعية رقم (11) لسنة 2014
* قانون العمل رقم (37) لسنة 2015
* قانون العقوبات العراقي رقم (111 لسنة 1969) المعدل.
* قانون رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة (38 لسنة 2015)
* قانون تعويض الناجيات الإيزيديات رقم (8 لسنة 2020)
* قانون تعويض ضحايا العمليات الإرهابية رقم (57 لسنة 2015)
* قانون الانتخابات رقم (9 لسنة 2020)

**ثانيا: الإطار السياسي:**

* يحتل ملف وقضايا المرأة اهتمام كبير في توجه الدولة السياسي ويظهر ذلك جليًا من خلال البرنامج الحكومي للحكومات المتعاقبة والتي جعلت هذا الملف صلب اهتمامها ومن ذلك:
* تأليف المجلس الأعلى لشؤون المرأة برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء.
* استحداث دائرة تمكين المرأة العراقية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.
* مصادقة الحكومة بقرارها (94 لسنة 2020) على مشروع قانون مناهضة العنف الأسري
* يتم العمل على السياسات والاستراتيجيات والخطط لضمان حقوق المرأة وهي:
* الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر(2018-2022 )
* الخطتين الوطنيتين الأولى والثانية لقرار مجلس الامن 1325
* خطة التمكين الاقتصادي الثانية (2021-2022):
* الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف المبني على اساس النوع الاجتماعي 2018-2030:
* خطط التنمية الوطنية (2018-2022)
* توسيع مشاركة المرأة في القطاع الخاص عن طريق
* خطة الاستجابة والتعافي 2021

6**- سؤال (6) هل هناك مجموعات معينة من النساء والفتيات اكثر عرضة للخطر؟ او الظروف التي تزيد من فرص تعرض حقوقهن للانتهاك راجين تحديد العوائق التي تحول دون حصول النساء والفتيات على هذه الحقوق (مثل العيش في الفقر العمل في سوق العمل غير الرسمي اعمال الرعاية غير مدفوعة الاجر او العمل المنزلي مهاجر طالب لجوء او لاجئ او وضع عديم الجنسية او العرق او الدين او العمر او الهوية الجنسية التوجه الجنسي)**

ج/ في مقدمة النساء والفتيات اللواتي يتعرضن للخطر أو هن أكثر من غيرهن الأتي:

1. سكان القرى والأرياف
2. النساء والفتيات في مخيمات النزوح
3. الفتيات منهن تحت سن الـ (15) سنة
4. النساء المعيلات لأسرهن. واللواتي يشكل نسبة (10.7%) من الأسر في العراق

وكل ذلك بسبب ارتفاع مستوى العنف الأسري إلى جانب بعض العادات التي تكريس التمييز الجنسي ضدهن، في ضوء تدني مستوى خط الفقر وانتشار البطالة وانخفاض مستوى التعليم إلى جانب عادات وتقاليد مجتمعية مازالت تمثل عنصر فاعل وضاغط فيها والتي تنظر للمرأة والفتاة مواطن من الدرجة الثانية وبالتالي تحرمها من الكثير من حقوقها وتحول دون مشاركتها في سوق العمل غير الرسمي والأعمال غير مدفوعة الأجر او العمل المنزلي.

1. **سؤال (7)/ هل توجد قوانين أو ممارسات في بلدك تميز بين الأشخاص على أساس الجنس، وهل توجد أي فروقات بين الفتيات والفتان للوصول إلى التعليم وهل هناك فوارق بين الرجال والنساء سواء داخل الزواج أو خارجه من حيث القدرة على أبرام العقود، وامتلاك / إدارة الممتلكات ، شراء الأرض أو المساكن ، وامتلاك / إدارة الأعمال التجارية والحصول على الائتمان؟**

ج/ لا يوجد أي تشريع يقر هذا التمييز وعلى فرض وجوده فهو يعد باطلا استنادا لأحكام المادة (13/ثانياً) من الدستور العراقي النافذ لسنة 2005 لا يجوز سن قانون يتعارض مع هذا الدستور ويعد باطلا كل نص يرد في دساتير الأقاليم او أي نص قانوني آخر يتعارض معه كما تجوز المادة (93) من الدستور اللجوء الى المحكمة الاتحادية للطعن بعدم دستورية أي قانون او نص في قانون نافذ.

1. **سؤال (8)/ كيف تؤثر العوائق البنيوية والظواهر أو التهديدات المستمرة في البلد(مثل جائحة 19- coved وتغير المناخ ، والصراع المستمر، وما إلى ذلك) النساء والفتيات لا سيما في طريقة وصول النساء والفتيات إلى المجالات الاقتصادية والاجتماعية؟**

ج/ تمثل الأزمات أيًا كان شكلها أو طبيعتها مثل جائحة (covid-19) وظروف النزاع وتداعياته أحدى أهم المعوقات التي تحول دون وصول المرأة إلى المشاركة الفاعلة في الحياة الاقتصادية وتمنع حصولها على حقوقها الاجتماعية ولنا في التدابير التي اتخذتها الحكومة العراقية للحد من مخاطر الجائحة مثال حي على ذلك حيث كانت المرأة والفتاة الخاسر الأكبر فيها من خلال تأثر المرأة المعيلة لأسرتها والتي تمثل نسبة (10.7%)من مجموع الأسر في العراق في ظل ارتفاع الأسعار إلى جانب ذلك شهد العراق ارتفاعًا في نسبة العنف القائم على النوع الاجتماعي حيث وصلت نسبة النساء اللواتي بلغن عن حوادث العنف المبني على النوع الاجتماعي (98%) من بلاغات العنف فضلًا عن ذلك القت الجائحة بضلالها على المرأة العاملة في مجال الخدمات الصحية حيث بينت إحصائيات وزارة الصحة العراقية لعام 2020 إصابة (4364) أمرأه بالوباء مقابل (5705) رجل وكانت حصيلة الوفيات (85) أمرأه مقابل وفاة (181) رجل، وقد ترافق ذلك مع توزيع غير متكافئ لأعمال رعاية الأسرة بين الرجال والنساء والضغط النفسي الكبير الذي تعرضت له المرأة حيث أظهرت استطلاعات الرأي أن نسبة (96%) ذكرن بأنهن قلقهن على أفراد العائلة أكثر من القلق على أنفسهن، وما تقدم ينسحب على ظروف النزاع الذي حصل في العراق خلال الفترة المنصرمة، حيث كانت المرأة العراقية ضحية لهذا النزاع ولنا فيما تعرضت له المرأة والفتاة الأيزيدية مثال على ذلك، إلى جانب مئات النساء والفتيات اللواتي مازلن لغاية تاريخه يقيمن في مخيمات لا تتوفر فيها مقومات الحياة الكريمة. وتأسيسًا على ذلك ولكون المرأة هي الخاصرة الضعيفة في المجتمع تبقى على الدوام الخاسر الأكبر من الأزمات التي يتعرض لها المجتمع حيث يصعب عليها الوصول إلى ممارسة حقوقها الاجتماعية والاقتصادية.

وفي مجال المناخ وتغيراته تقدم النساء مساهمات لا غنى عنها من خلال ما يقمن به من أدوار محورية مبنية على النوع الاجتماعي في قطاع الزراعة وكمديرات للموارد الطبيعية والتنمية الريفية أو كنساء متضررات من التغيرات المناخية، كونهن المستجيبات في الخطوط الأمامية والعائلات وأسرهن في ظل الكوارث المتعلقة بالمناخ

1. **سؤال (9)/ هل هناك أي جهات فاعلة محددة ، مثل الشركات التجارية، أو القوانين أو السياسات في بلدك - مثل الاتفاقيات التجارية والضرائب والديون وإعادة التوزيع والإجراءات – التي تخلق مخاطر معينة أو غير متناسبة أو انتهاكات ملموسة لحقوق الانسان للنساء والفتيات.**

ج/ نعم هناك بعض المخاطر التي يمكن لها أن تكون غير متناسبة وتمثل انتهاك لحقوق المرأة والفتاة والتي تتمثل في بعض التشريعات القانونية التي تكرس التميز الجنسي خاصة تلك التي شرعت في ظل فلسفة الأنظمة السابقة مثل بعض نصوص ومواد قانون العقوبات العراقي (111 لسنة 1969) إلى جانب غياب بعض التشريعات الضرورية أو تأخر تشريعها خاصة تلك التي تستجيب إلى متطلبات الحياة المعاصرة أو تلبي التزامات العراق الدولية مثل مشروع قانون مناهضة العنف الأسري والذي أحالته الحكومة للبرلمان منذ عام 2020، وهنا لابد من الإشارة إلى وجود جهد حكومي ومجتمعي كبير يعمل على الحد من هذه المخاطر من خلال العمل على تعديل تلك التشريعات وتسريع إجراءات السير بالتشريعات الجديدة إلى جانب اعتماد جملة من السياسات والخطط والبرامج الهادفة للحد من تلك المخاطر.

1. **سؤال (10) هل هناك أي إطار قانوني أو سياسة أو برنامج أو جزء من عملك يركز على دور الرجل في منع المخاطر الاقتصادية أو نقاط ضعف النساء والفتيات أو ضمان حقوق الإنسان للمرأة في سياق الفقر وعدم المساواة؟ هل هناك أي يظهر أو يؤكد الفوائد التي تعود على المجتمع بأسرة من المساواة بين الجنسين والاقتصاد الشامل؟ ممارسات واعدة.**

ج/ تعد خطة التنمية الوطنية (2018-2022) من اهم الوثائق التنموية التي أشارت إلى هذا الموضوع وهي بصدد تناول التحديات الاجتماعية في الفقرة (6) (ان فجوة النوع الاجتماعي تقوض أسس البناء التنموي بسبب القوالب النمطية التقليدية لإدوار المرأة والمتأثرة بهيمنة التقاليد الذكورية المتجذرة في عمق البناء الاجتماعي وقد انعكس ذلك على ضعف مشاركة المرأة في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومحدودية أشغالها للأدوار القيادية في المؤسسات التشريعية والسياسية. وقد عالجت الخطة آنفاً وبشكل مفصل في الفصل التاسع تحت عنوان تحليل واقع المرأة تمكين المرأة عبر مجموعة من الأهداف وهي تمكينها (علمياً، اقتصادياً، صحياً، وفي المناطق المتضررة، وتوسيع مشاركتها في القطاع الخاص وهذا ما يعكس حقيقة أخذها بنظر الاعتبار مفهوم الفقر متعدد الأبعاد الذي تبنته استراتيجية التخفيف من الفقر.

1. **سؤال (11) ماهي الطرق الملموسة التي تعمل بها الدولة في السلطة التنفيذية أو التشريعية أو القضائية لمعالجة حالة الحرمان الهيكلي للنساء والفتيات فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية؟ هل هناك أي قضايا ومنصات معينة تحميهن من التهديدات التي يوجهوها بسبب الفقر وعدم المساواة؟**

ج/ قدر تعلق الأمر بالسلطة التنفيذية هناك جهود حثيثة لتوفير الحماية الاقتصادية والاجتماعية للمرأة العراقية خاصة فيما يتعلق بالفقر وعدم المساواة من خلال اعتماد جملة من السياسات والخطط والبرامج وعلى سبيل المثال لا الحصر **ما يأتي:**

1. إطلاق الخطة الوطنية الثانية للتمكين الاقتصادي للمرأة (2021-2024)
2. تخصيص 25‎%‎ من القروض الميسرة للنساء المعيلات والأرامل والناجيات من النزاع ودعم مشاريعهن.
3. العمل على تبني موازنة مالية عامة مستجيبة للنوع.
4. إدراج مشاريع دعم البرامج الخاصة بالنساء في خطة إعادة الأعمار ضمن استراتيجية وزارة التخطيط 2022-2024.
5. شمول(425.492) أسرة التي تعيلها أمرأه برواتب الحماية الاجتماعية لغاية 31/12/2021.
6. شمول (150.090) امرأة برواتب ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة لغاية 31/12/2021
7. بلغ عدد المستفيدات من برنامج الضمان الاجتماعي (26795) امرأة لغاية 31/12/2021
8. تعديل تعليمات تنفيذ العقود الحكومية لجعلها مستجيبة للنوع الاجتماعي ومراعية لدور المرأة في المجال الاقتصادي.
9. إطلاق الخطة التنفيذية الثانية لبرنامج الحماية الاجتماعية والتمكين الاقتصادي للمرأة (2021-2022).
10. خطة التنمية الوطنية 2018-2022
11. استراتيجية التخفيف من الفقر الثانية 2018-2022
12. رؤية العراق في خطة التنمية المستدامة 2030
13. الخطة الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي (1325) والبيان المشترك
14. استراتيجية تطوير القطاع الخاص (2014-2030).
15. استراتيجية مناهضة العنف ضد المرأة 2018-2030
16. استراتيجية صحة الأم والطفل والصحة الإنجابية.
17. السياسة الصحية الوطنية العراقية (2014-2023).
18. استراتيجية تقديم الخدمات الصحية والوقائية.
19. الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم (2021-2031).
20. استراتيجية التعليم التقني.
21. الاستراتيجية الوطنية للشباب في العراق.
22. المصادقة على وثيقة التعافي من تداعيات أزمة كوفيد-19 من قبل مجلس الوزراء

وفي هذا الشأن تعتمد الدولة برنامج الرعاية الاجتماعية من خلال دائرة الرعاية الاجتماعية في وزارة العدل منصة رائدة لتوفير الحماية من التهديدات بسبب الفقر وعدم المساواة.

1. **(سؤال رقم (12)) // كيف تساهم حكومتك في ضمان وصول الفتيات والنساء الى حقوقهن الاقتصادية والاجتماعية في سياقك الوطني؟ هل هناك قضايا معينة منصات او المستويات التي تشجع فيها الدولة او المؤسسات على مشاركتهم ودمجهم والمشاركة وما هو الدور الذي تلعبه؟**

اتخذت الحكومة العراقي جملة من التدابير لضمان وصول الفتيات والنساء الى حقوقهن الاقتصادية والاجتماعية منها:

* إطلاق استراتيجية التخفيف من الفقر (2018-2022).
* دائرة الحماية الاجتماعية في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.
* إقرار قانون الناجيات الايزيديات رقم 8 لسنة 2021، وتأسيس مديرية عامة في وزارة العمل لمتابعة تنفيذه.
* إطلاق الخطة الثانية لتمكين المرأة اقتصاديا والتي تضمن دراسة عن القوانين والمواد القانونية ذات الطابع التميزي، وتعديل بعض التعليمات منها تعليمات تنفيذ العقود الحكومية وجعلها مستجيبة للنوع الاجتماعي.
* تضمين الموازنة العامة للدولة بضرورة إقامة برامج وانشطة متعلقة بالنوع الاجتماعي.
* تخصيص 25% من القروض الميسرة في المصارف للنساء المعيلات الاسر والأرامل والناجيات من النزاع ودعم مشاريع الاستثمار والصغيرة للنساء والأرامل والمتضررات من النزاعات.

1. **سؤال(13)/ هل يمكنك الرجوع إلى المعايير والسياسات القانونية للقضاء على الفقر ، وكذلك للحد منه عدم المساواة الاقتصادية ، مثل الضرائب والديون وإجراءات إعادة التوزيع أو محددة السياسات الاقتصادية أو الاجتماعية ، وهل يمكنك تحديد ما اذا كانت تتبنى منظورا جنسانيا أو إذا كان هناك أي منها موجه بشكل خاص للنساء والفتيات؟**

ج/ يمكن للأطر القانونية وخاصة الدستورية منها أن تكون إطار ومحدد للقضاء على الفقر فمن خلال مراجعة نصوص الدستور العراقي النافذة والذي أكد في المادة () كذلك التشريعات الوطنية الأخرى خاصة قانون العمل وقانون الرعاية الاجتماعية وقانون التقاعد الموحد إلى جانب تبني جملة من السياسات والخطط الموضوعة على أسس واقعية وعملية مراعية للوضع الاجتماعي والبنيوي للمجتمع

1. **سؤال(14)/ هل يمكنك الإشارة إلى أي ممارسة جيدة أو أجزاء مبتكر أو مبادرة ساعدت على تعزيز الأمن البشري الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات؟**

ج/ تُعد الخطط والبرامج والسياسات التي تعتمدها الحكومة العراقية إلى جانب العديد من التشريعات القانونية التي سبق وأن تم الإشارة غليها في مواضع أخرى من هذه المذكرة والتي شملت اغلب فئات المجتمع ذات الخصوصية سواء كانت على مستوى الفقر او مستوى الحماية خاصة فئة النساء والفتيات من هن دون خط الفقر من ذوي الإعاقة والأرملة والمطلقة وزوجة المفقود والمهجورة والفتاة البالغة غير المتزوجة والعزباء اهم الإجراءات والممارسات الهادفة لتعزيز الأمن الاجتماعي والاقتصادي للمرأة وفي الإطار ذاته يجري العمل على قدم وساق لإعداد وإقرار الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة العراقية (2023-2030) لتكون الوعاء الجامع للعمل الحكومي التنفيذي الهادف إلى حماية المرأة وتمكينها وجعلها شريك فاعل ورئيس في بناء تنموي على الأصعدة كافة. إلى جانب مشاركتها في صناعة القرار

1. **سؤال(15)// كيف يمكن للنساء والفتيات المشاركة في صنع القرار في هذا المجال؟**

ج/ يمكن دعم مشاركة المرأة في صنع القرار من خلال جملة من الإجراءات والخطوات يمكن حصرها في:

1. معالجة المفاهيم البالية المناهضة لحقوق المرأة والحد من عدم تقبل المجتمع لعمل المرأة.
2. تعزيز ثقة المرأة بنفسها ورفع وعيها في شأن أهمية مشاركتها في العمل السياسي.
3. الحد من تسلط الفكر الذكوري على إدارة الدولة ومؤسساتها وسوق العمل واحتكار المناصب العليا
4. تمكين المرأة وظيفيًا وتيسير تقلدها للوظائف غير التقليدية بهدف تعزيز قدرات ومهارات النساء في صنع القرار.
5. تفعيل دور وسائل الإعلام المختلفة في التوعية والتثقيف بأهمية دور المرأة ومشاركتها في صنع القرار.
6. الحد من الأفكار التي تبقي النساء أسيرة للأفكار التي تحط من قدراتهن على المشاركة الفعالة في النشاطات العامة.
7. تعزيز دور المنظمات النسوية الناشطة في الدفاع عن المرأة.
8. مجابهة الحركات الإرهابية المناهضة لحقوق المرأة التي تجبر المرأة على التخلي عن أي دور سياسي لها.
9. تمكين المرأة اقتصاديًا ومعالجة ظاهرة الفقر وتفشيه في صفوف النساء.
10. رفع المستوى التعليمي للمرأة وتيسير حصولها على فرص التعليم والحد من تسربهن من مقاعد الدراسة.
11. معالجة القيم والأعراف والتقاليد والموروث الثقافي المناهضة لدور المرأة ومشاركتها الفاعلة في البناء والتنمية.

**التوصيات**

1. **(سؤال رقم (16))// ماهي التدابير الملموسة التي ينبغي للدول ان تتخذها وتنفذها للقضاء على الفقر ومعالجته ولاسيما في حالة النساء والفتيات اللاتي يعيشن في الفقر وما تثير الفقر عليهم؟**

* إقرار الموازنة العامة للدولة، وجعلها مستجيبة للنوع الاجتماعي
* اعداد برنامج اقتصادي – اجتماعي متكامل بدءًا من تحسين الفرص وتدريب الشباب وخفض معدل البطالة بالإضافة الى التحفيز الفوري الطويل الأمد للاستثمارات الدولية والمحلية وتطوير البنية التحتية وإعادة الاعمار.
* دعم أنظمة التمويل للمشاريع المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر.
* الاستمرار بتنفيذ الصندوق الاجتماعي للتنمية مع البنك الدولي والذي يعمل من خلاله على مأسسة إجراءات التخفيف من الفقر وفق اتفاقية مشروع الصندوق في نيسان 2018 وبدعم من البنك الدولي بقرض قدره 300 مليون دولارامريكي على مدى خمسة سنوات، حيث يعتمد الصندوق نهجاً مرحلياً يبدا من عام 2019 بشمول المحافظات بمشروعاته.
* دعم تنفيذ الخطة الوطنية الثانية لتمكين المرأة اقتصادياً والتي أطلقت بالتعاون مع البنك الدولي على مرحلتين الأولى مراجعة التشريعات والقوانين، الثانية توفير بيئة تمكين اقتصادية للنساء وسيدات الاعمال في القطاع الخاص.
* دعم الفرص امام النساء في الحصول على التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وقروض الإسكان
* رفع المستوى الصحي للنساء الفقيرات.
* توفير الحماية الاجتماعية للنساء الفقيرات من خلال شبكة اجتماعية فعالة.
* ردم الفجوة في معدلات الفقر على المستوى الوطني.
* توليد فرص عمل للنساء الفقيرات وعدم الاعتماد على مبدأ الاعالة.
* خفض معدلات الامية بين صفوف النساء الفقيرات.

1. **ماهي التدابير الملموسة التي ينبغي للدول ان تعتمدها لمعالجة النظام القائم على نوع الجنس او السن او التمييز القائم على أساس اجتماعي – اقتصادي والتحديات التي تؤثر على النساء والفتيات اللائي يعشن في حالة الفقر**

ج/ ان ما خلصت اليه استراتيجية التخفيف من الفقر (2018-2022) واحدة من اهم التحديات التي تواجه المرأة هو الفقر متعدد الابعاد (MP) ويعني الحرمان من جوانب لا تقتصر على الدخل او الاستهلاك لذلك نجد ان الفقراء يعانون الحرمان من التعليم والصحة والخدمات الأساسية وتتضح الفروق بين مؤشر الفقر القائم على الانفاق ومؤشر الفقر متعدد الابعاد لان الزيادة الاستهلاكية لا تطابق بالضرورة مع تحسين مؤشرات التنمية البشرية على سيبيل المثال فان 4.10 من الاسر هي فقيرة على كلا المؤشرين بينما 55.3% ليست فقيرة على كلا المؤشرين ، (24.9% فقراء طبقاً لمؤشر الفقر متعدد الابعاد (9.4%) هم فقراء فقط على وفق مؤشر الاستهلاك.

1. **ماهية توصيتك الرئيسة للنهوض الاجتماعي والاقتصادي بالمرأة والفتاة.**

أ‌. تمكين المرأة الريفية لزيادة فرصهن الاقتصادية.

ب‌. تعزيز قيادة النساء للأعمال وأدارتها.

ت‌. رفع مستوى مشاركة المرأة في العمل بالقطاع الخاص.

ث‌. الحد من العنف القائم على النوع الاجتماع.

ج‌. الحد من التميز الجنسي وتعزيز العمل على التمييز الإيجابي لصالح المرأة والفتاة.

ح‌. زيادة فرص التعلم أمام المرأة والفتاة.